إن أس البلاء في بلاد المسلمين هو غياب مفاهيم الإسلام من تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، وذلك نتاج طبيعي لغياب أنظمة الإسلام وأحكامه في شتى مناحي الحياة. ولا يمكن أن تنعم المرأة بالأمن والأمان في ظل مفاهيم الغاب التي تجسدها أفكار النظام الرأسمالي المهيمن على بلاد المسلمين. فالأمان كل الأمان للمرأة والرجل سيكون في ظل منظومة فكرية تجسد رحمة خالق العباد بعباده ذكراناً وإناثاً، تطبقها دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

اقرأ في هذا العدد:

- الريسوني يُبرّر للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام! ...٢
- سد النهضة تهديد وإضرار بالسودان ومصر ...٢
- آثار نقض عرى الإسلام في حياة المسلمين ...٣
- نظام تركيا أردوغان عدو لكيان يهود أم داعم له؟! ...٤
- مظاهر الصراع الحزبيّ الأمريكي مؤشراتٌ ودلائل ...٤

/Alraiah.HT @ht_alrayah /c/AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١١ من صفر ١٤٤٤هـ الموافق ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٤٠٧ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

العراق ينزف دماً تحت حكم المجرمين!

بقلم: الأستاذ مازن الدباغ

في منتصف الأسبوع الماضي وتحديدا يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٨/٢٩م دخل العراق في فوضى مسلحة راح ضحيتها أكثر من ثلاثين قتيلا ومئات الجرحى، وجاءت هذه الفوضى عقب إعلان المرجع الديني كاظم الحائري اعتزاله العمل المرجعي، متعللا بتداعي صحّته وقواه البدنية بسبب المرض وتقدّم العمر به، وكان واضحا الضغط الإيراني الذي مورس عليه من خلال وصيته الأولى التي أوصى بها بطاعة الولي قائد الثورة الإسلامية علي الخامنئي، وكذلك ما جاء في النقطتين الأخيرتين من وصيته الثانية لأبناء البلد وهما:

أ- على أبناء الشهيدين الصدرين (قدّس الله سرّهما) أن يعرفوا أن حب الشهيدين لا يكفي ما لم يقترن الإيمان بنهجهما بالعمل الصالح والاتباع الحقيقي لأهدافهما التي ضحّيا بنفسيهما من أجلها، ولا يكفي مجرد الادعاء أو الانتساب، ومن يسعى لتفريق أبناء الشعب والمذهب باسم الشهيدين الصدرين، أو يتصدّى للقيادة باسمهما وهو فاقد للاجتهاد أو لباقي الشرائط المشترطة في القيادة الشرعيّة فهو في الحقيقة ليس صدريّاً مهما ادعى أو انتسب.

ب- أوصي جميع المؤمنين بحشدنا المقدس ولا بد من دعمه وتأييده كقوة مستقلة غير مدمجة في سائر القوى.

وهذا ما اعتبره مقتدى الصدر تسقيطا وخذلانا لشخصه، فما كان منه إلا إعلان اعتزاله العمل السياسي، وقد أعلن ذلك في تغريدة له على تويتر، "يظن الكثيرون بما فيهم السيد الحائري (دام ظلّه) أنّ هذه القيادة جاءت بفضلهم أو بأمرهم، كلا إنّ ذلك بفضل ربّي أولاً، ومن فيوضات السيد الوالد قدس سره، الذي لم يتخل عن العراق وشعبه"، مضيفاً أنّ: "النجف الأشرف هي المقر الأكبر للمرجعية كما هو الحال دوماً".

كما أكد أنّ قرار الحائري لم يكن بمحض إرادته، ليخرج على إثر ذلك آلاف المتظاهرين المؤيدين للصدر في باقي المحافظات الجنوبية، ويتم اقتحام القصر الرئاسي، فتتحرك المليشيات المسلحة المدعومة من إيران لإخراجهم من المنطقة الخضراء بالقوة، وقد قال شهود عيان وهم يهربون من الرصاص، إن معتصمي الإطار أخرجوا السلاح من خيمهم، وفتحوا النار على المتظاهرين، لتنطلق على إثر ذلك سرايا السلام التابعة للصدر، وتصطدم معهم في يوم دموي وفوضى عارمة، وهنا علت أصوات الحكومة وجميع السياسيين مناشدة مقتدى الصدر للتدخل بوقف هذه الفوضى وهذا النزيف.

وفي اليوم التالي خرج الصدر بخطاب وقد بدا عليه الانفعال واضحا، وطلب فيه الانسحاب وبشكل كامل وإنهاء الاعتصام والعودة إلى البيوت، خلال ساعة واحدة، ولم تمر الساعة، ليتغير كل شيء، وإذا بهذه العاصفة العاتية والتي ظن الكثير أنه لا قبل لأحد بالوقوف أمامها، تتلاشى بدقائق، فيتنفس الصعداء جميع الذين كانوا يخشون انهيار العملية السياسية، ويبدون شكرهم لموقف الصدر، وشجاعته في إنقاذ البلد، فهل كان الصدر يريد تغيير الخارطة السياسية؟! وهل مشكلته مع النظام، أم مع الأشخاص؟ وأيا كانت مشكلته، هل لديه القدرة على ذلك؟!

والجواب على ذلك:

أولا: إن الصدر هو جزء من العملية السياسية منذ احتلال العراق وإلى الآن، لديه نواب، ووزراء، ومدراء، فلا يعقل أن من لديه هذه المصالح وهذه المكاسب، يريد تغيير الخارطة السياسية الحالية

..... التتمة على الصفحة ٣

التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بيع لقضية فلسطين وعبث سياسي!

بقلم: الدكتور إبراهيم التميمي*

"اعتراف الاحتلال بارتكاب مجزرة مقبرة جباليا يضع المحاكم والمؤسسات الحقوقية الدولية أمام اختبار المصداقية والجدية في التعامل مع هذه الجريمة بعيداً عن ازدواجية المعايير وهذه المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال خلال العدوان الأخير على أهلنا في غزة تضاف إلى سجله "إسرائيل" الإجرامي في المحاكم الدولية وإن عدم قيام المؤسسات الدولية القانونية والحقوقية بإجراءات العدالة لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب يعني أن جرائم أخرى سترتكب"، هذا ما صرح به رئيس حكومة السلطة بعد حديث الصحافة العربية عن مسؤولية كيان يهود عن مجزرة جباليا التي راح ضحيتها خمسة أطفال وكان كيان يهود يتنصل منها، وعلى هذا النسق من التوجه للمؤسسات الدولية وبهذا المعنى باتت الكثير من التصريحات تتردد على لسان أزلام السلطة بعد كل عدوان ومجزرة، حتى انتقلت العدوى مؤخراً إلى بعض الفصائل العاملة على الساحة، وأصبح ذلك التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بمثابة توجه سياسي ثمين عند تلك الجهات التي باتت تعول عليه بشكل فعلي في محاسبة كيان يهود ووقف جرائمه، وهذا بحاجة إلى تشريح سياسي لإدراك مدى سطحية وجهل من يعول على تلك المؤسسات ويظنها مركزاً للشفافية والنزاهة وإنصاف المظلوم.

إن المؤسسات الدولية ليست مؤسسات قائمة بحد ذاتها، فلا يوجد شيء اسمه مؤسسة دولية مستقلة بل يوجد دول مستقلة ومنها الدول الكبرى، وتلك الدول لها مؤسسات تهيمن عليها من خلال البرامج والتمويل والاحتضان وكل ما هو لازم لتتمكن تلك المؤسسات من القيام بأعمالها السياسية والثقافية في مناطق مختلفة من العالم، وأشهر تلك المنظمات الدولية هي الأمم المتحدة التي تهيمن أمريكا على معظم مؤسساتها الاقتصادية والحقوقية والسياسية والقضائية ومنها محكمة العدل الدولية، مع وجود تأثير أوروبي على تلك المؤسسات التابعة للأمم المتحدة إضافة للهيمنة على محكمة الجنايات الدولية كمؤسسة قضائية خارج إطار الأمم المتحدة وهي متخصصة في محاكمة الأفراد وليس الدول كما هو حال محكمة العدل الدولية، وبإمعان النظر في هذه الحقيقة السياسية يتبين أن كل تلك المؤسسات وخاصة القضائية - التي هي محل البحث هنا في هذه المقالة - تنطلق في نظرها للقضايا من وجهة نظر الدول المتحكمة بها وخطوطها السياسية العريضة وتفصيلاتها في القضايا المختلفة، وذلك هو المقياس والموجه الحقيقي وليس إنصاف المظلوم ومحاكمة الظالم ووقف الجريمة ومنع تكرارها، فتلك أسلحة تشهرها المحاكم ضد الأنظمة والدول والسياسيين عند الحاجة ضمن التنافس السياسي الاستعماري بين الدول الكبرى لبسط نفوذها وإزاحة خصومها.

وبالنسبة لقضية فلسطين فهذه المؤسسات كانت مواقفها منسجمة تماماً مع التوجه الغربي لتصفية القضية، فكان قرار التقسيم عام ١٩٤٧، ومن ثم إضفاء الشرعية على كيان يهود عام ١٩٤٩، وما لحق ذلك من توجه ثابت يقوم على حماية أمنه ووجوده وإبعاد كل خطر عنه والمساعدة على دمجه في محيطه وعدم إزعاجه إلا في إطار ما يخدم مشروع الدولتين الذي يعتبر بنظر الدول الكبرى وأمريكا صمام أمان لإطالة عمر كيان غريب غرس في جسد أمة لفظت الصليبيين من قبله بعد أن مكثوا فيها عقوداً عدة، وضمن هذا التوجه فقط تُفسر القرارات التي تدين الاستيطان في الضفة وملف اللاجئين والقدس، أي الدفع باتجاه مشروع الدولتين والنقد من بعيد للوقائع التي يفرضها كيان يهود منذ عقود لعرقلة تنفيذه، وليس كما تدعي السلطة وتلك المؤسسات إنصاف أهل فلسطين والدفاع عنهم وحماية أرضهم!

..... التتمة على الصفحة ٣

في رحاب دستور دولة الخلافة

الإحسان في سياسة إدارة المصالح

بقلم: الأستاذ محمد صالح

إن من حسن رعاية شؤون الرعية في الدولة الإسلامية إنجاز المصالح، بسرعة على الوجه الأكمل، وهذا من الإحسان في قضاء الأعمال. عن شداد بن أوس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَ...» أخرجه مسلم. وللوصول إلى حسن الرعاية والإحسان في قضاء المصالح، لا بد من أن تقوم سياسة إدارة المصالح في دولة الخلافة على أسس ثلاثة: اليُسر، والسرعة، والكفاية. أولاً: اليسر: ويعني البساطة وعدم التعقيد. ومما يتعلق بالتيسير على العباد والبساطة عدم اتخاذ البوابين والحجبة، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئاً، فَاحْتَجَبَ عَنْ أُولِي الضَّعَفَةِ وَالْحَاجَةِ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه أحمد، ولما بَلَغ عُمَر أَنَّ سَعْداً بَنَى قَصْراً، وقَالَ: انْقَطَعَ الصَّوْيْتُ - الأصوات المرتفعة في الأسواق - بَعَثَ إِلَيْهِ مُحَمَّد بْنَ مَسْلَمَةَ، فَلَمَّا قَدِمَ أَخْرَجَ زَنْدَهُ وَأَوْرَى نَارَهُ، وَابْتَاعَ حَطَباً بِدِرْهَمٍ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَالَهُ، فَقَالَ: نُؤَدِّي عَنْكَ الَّذِي تَقُولُهُ وَنَفْعَلُ مَا أَمَرْنَا بِهِ. فَأَخْرَقَ الْبَابَ. أخرجه أحمد.

ثانياً: السرعة: سرعة إنجاز المعاملات على الوجه الأكمل من الإحسان الذي أمر الإسلام به، عن أنس بن مالك قال: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَذَبَهُ جَذْبَةً شَدِيدَةً، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ أَثَّرَتْ بِهِ حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَذْبَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ. فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ. صحيح البخاري، وطلب الأعرابي المال من الرسول ﷺ، كان بوصفه حاكماً. ثالثاً: الكفاية: أن يكون من يتولى أمور الناس حكما أو إدارة أهلاً لها قادراً على القيام بأعبائها. عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملني؟ قال: «فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» أخرجه مسلم؛ فأخذها بحقها وأداء الذي عليه فيها لا يتحقق إلا أن يكون أهلاً لها. واختيار الأكفاء يحتاج إلى معرفة الرجال، وهي مهمة صعبة تحتاج إلى بصيرة ونظر ثاقب. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجلسائه: تَمَنَّوا! فتمنّى كل واحد منهم ملء الدار من نفيس المال، ينفقه في سبيل الله. فقال عمر رضي الله عنه: "أَتَمَنَّى لَوْ أَنَّهَا مَمْلُوءَةٌ رِجَالاً مِثْلَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ" أخرجه الحاكم في المستدرك. ولبيان هذه السمة البارزة في الجهاز الإداري لدولة الخلافة، جاءت المادة ٩٧، في مشروع دستور دولة الخلافة، الذي أعده حزب التحرير: "سياسة إدارة المصالح والدوائر والإدارات تقوم على البساطة في النظام والإسراع في إنجاز الأعمال، والكفاية فيمن يتولون الإدارة". (مشروع دستور دولة الخلافة). عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُنَفِّرُوا» متفق عليه.

أمنيات هيئة تحرير الشام تختطف الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي

اختطفت أمنيات هيئة تحرير الشام، عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية سوريا الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي، يوم الخميس الماضي، في مدينة الأتارب بريف حلب الغربي. وقال رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير الأستاذ أحمد عبد الوهاب في ولاية سوريا، إن أمنيات هيئة تحرير الشام اختطفت، الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي من أمام منزله في مدينة الأتارب، بعد تصريحاته ضد المصالحة التي دعا لها وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو مع نظام طاغية الشام، في الوقت الذي تحمي طقوس النصارى وتحرس الدوريات الروسية والإعلاميات السافرات. وفي وقت متأخر من الليل، تظاهر العشرات من أهالي الأتارب أمام مخفر الشرطة التابع لهيئة تحرير الشام، للمطالبة بالإفراج عنه، كما خرجت مظاهرة شعبية حاشدة بعد صلاة الجمعة من مدينة الأتارب ضد هيئة الجولاني للمطالبة بالمعتقلين وخصوصا الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي، وهتف المتظاهرون ضد الهيئة ووصفوا أمنيها بالشبيحة. كما خرجت مظاهرة نظمها شباب حزب التحرير في بلدة دير حسان نددت باختطاف شيخ عبد الحي، وحمل المتظاهرون لافتات طالبت بالإفراج عن أصحاب كلمة الحق، ونددت بسياسة تكميم الأفواه التي تنتهجها المنظومة الفصائلية.

raya_no_407.indd 1 05.09.2022 10:47:33

نافذة سياسية

الريسوني يُبرّر للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام!

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

ظهرت تنازلات جديدة خطيرة لبعض الجماعات الإسلامية في الفترة الأخيرة خاصة الحركات التابعة لتيارات جماعة الإخوان المسلمين وأهمها:

١- ما ذكره إبراهيم منير نائب المرشد العام للجماعة حيث قال: "لن نخوض صراعاً جديداً على السلطة بعد الإطاحة بها من الحكم"، وهذا يعني ترك مكافحة الحكام ومنهم السيسي، والقبول بحكمهم، والخضوع لهم، ومن ثَمّ الاعتراف بالهزيمة أمامهم، والاستسلام لهم.

٢- ما ذكره نور الدين البُحيري نائب راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة في تونس حيث قال: "نحن مستعدون للانسحاب وتقديم التنازلات ولو تطلّب الأمر الانسحاب من مواقع المسؤولية، فنحن مستعدون للموت في سبيل تونس، وليس الانسحاب فقط"!

فالانسحاب من مواقع المسؤولية يعني ترك السلطة للطواغيت، والقبول بحكمهم الطاغوتي، وأمّا الاستعداد للموت من أجل تونس فهذا ليس من الإسلام في شيء، فالمسلم يستعد للموت في سبيل الله وليس في سبيل تونس، وكأنّ البحيري يريد أن يقول نحن مستعدون لترك السلطة كما نستعد للموت ولا نبالي، ولكنّه تناسى أنّه يترك السلطة لمن لا يستحقها، ولمن يحارب الإسلام، ولمن يوالي الكفار!

التقط أحمد الريسوني رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (أتباع الإخوان المسلمين) هذه التصريحات وراح يضع لها الفتاوى والمبررات، فقال: "نبارك المصالحات بين الأنظمة والنخب المثقفة السياسية (المعارضة)، ونحن مع المصالحات والتفاهمات، والمصالحة يجب أن تكون بين الجميع بلا استثناء ونبارك هذه المصالحات"، واعتمد في فتواه هذه على قاعدة "ما لا يُدرك كله لا يُترك جُلّه"، مع أنّ هذه القاعدة ولو سلمنا بها جدلاً فإنّها لا تفيد هذا المعنى بتاتاً، لأنّهم بالمصالحات هذه لم يحصلوا على أي شيء، وتنازلوا عن كل شيء، فتركوا كل ما يُدرك، بل لم يحصلوا على أي شيء مما قد يُدرك، لأنّهم انسحبوا وسلّموا جميع مواقعهم لعدوهم، فلم يتقاسموا معه تلك المواقع، بل تركوها كلها له على طبق من ذهب.

ولم يكتفِ الريسوني بهذه الفتوى المخذّلة للإخوان في مصر وللنهضة في تونس، بل سوّغ أيضاً لحركة حماس أن تتصالح مع نظام الطاغية القاتل بشار فقال: "إذا قررت حماس أنّ تعيد مكاتبها ووجودها بشكل ما داخل سوريا فإنّ لذلك ما يُحتّمه ويُسوّغه، وهذا الأمر يخصّهم"!

فكأنّ عمل الريسوني في ما يسمى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أصبح بمثابة إعطاء صكوك تبرير للجماعات الإسلامية للاستسلام والخنوع للأنظمة الخائنة العميلة!

والحقيقة أنّ ما يصدر عن الريسوني من تصريحات وفتاوى لا علاقة لها بالأحكام الشرعية لا من قريب ولا من بعيد، فهو لا يرجع في أقواله هذه إلى الأدلة الشرعية، ولا يستخدمها في الاستدلال، ودليله الوحيد هو عقله القاصر، وأهواء الحكام الذين يتبعهم، وتصريحاته عن الصحراء المغربية نابعة من رؤية نظام الحكم الملكي في المغرب لها، وليست نابعة من الشرع، فبدلاً من أن يدعو الناس للرجوع إلى الإسلام في النظرة إليها، دعا بشكل عجيب ومتعصب إلى اعتبارها أراضيَ مغربية بما فيها منطقة تندوف في الجزائر، وحثّ المغاربة على الزحف إليها والقتال من أجلها، وهذا يعني أنّه يريد إشعال حرب حدود مصطنعة في الرمال بين الجزائر والمغرب بدلاً من القيام بالإصلاح والوحدة بين المسلمين في البلاد الواحدة أصلاً!

ولا ننسى كذلك تصريحه المشهور المشؤوم عن الخلافة والذي قال فيه: "لو اختفى لفظ الخلافة والخليفة من حياة المسلمين إلى الأبد ما نقص ذلك من دينهم مثقال ذرة ولا أصغر منها"!

والله لقد عجز الكفار أنْ يقولوا مثل هذا الكلام الحاقد على الخلافة، فكيف يستسيغ علماء من المسلمين أنْ يُنصّبوا عليهم رئيساً كالريسوني هذا، الذي لا ينطق بلفظ إلا وتشتم منه رائحة أفكار الكفر، بل إنّه دعا مؤخراً وبشكل واضح إلى الترويج لأفكار الكفر وحضارته علانيةً عندما قال: "على الإسلاميين العمل لنشر الديمقراطية والحرية" وذلك بدلاً من دعوتهم لنشر الإسلام ومفاهيمه ومقاييسه!

هذه هي حقيقة الريسوني الذي يُبرّر للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام الطواغيت، ويُشجعهم على الارتماء في أحضان الأنظمة العميلة ■

لا سلطة للأجراء والمرتزقة على ثورة الشام المباركة

التقى وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، عدداً ممن أسماهم قادة المعارضة السورية، بحسب تغريدة نشرها عبر حسابه الرسمي في تويتر. وقال أوغلو عقب لقائه رئيس الائتلاف العلماني الموالي للغرب سالم المسلط، ورئيس هيئة التفاوض بدر جاموس، ورئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن المصطفى، "إننا نقدّر وندعم مساهمة المعارضة بالعملية السياسية في إطار قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤"... بدوره علق رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ ولاية سوريا الأستاذ عبد الحميد عبد الحميد بالقول: يجب أن يصل إلى أسماع جاويش أوغلو أنه لا يمثل هذه الثورة: لا الائتلاف ورئيسه، ولا هيئة التفاوض ورئيسها، ولا الحكومة المؤقتة ورئيسها. وأضاف الأستاذ عبد الحميد فيما نشره على صفحته الرسمية بموقع فيسبوك: يجب أن يسمع الوزير أنه لا يمثل أهل هذه الثورة أي هيئة سياسية أو شخصية سياسية ركّبتها حكومته رأساً مصطنعة لهذه الثورة، وراحت تجرجرها من مكان إلى مكان، وتقذفها في حفرة تلو حفرة، في متاهات فنادق كل من إسطنبول وأستانة وسوتشي وجنيف... وختم عبد الحميد مؤكدا: أن هؤلاء هم مجرد أجراء لديهم لخدمة مصالحهم، ولا دخل لهذه الثورة العظيمة، فلا سلطة لهم عليها ولا على أهلها، وإذا لم يصدق الوزير التركي كلامنا فليجرب، وليجعل هؤلاء يصالحون النظام المجرم، ولينظر حينها إن كان سيصالحه أهل الثورة!

سد النهضة تهديد وإضرار بالسودان ومصر

بقلم: الأستاذ عبد الله حسين (أبو محمد الفاتح)*

أعلنت الحكومة الإثيوبية الجمعة ٢٠٢٢/٨/١٢ رسميا إكمال عملية الملء الثالث لسد النهضة بحجم ٢٢ مليار متر مكعب وبأنه تم تمرير المياه عبر الممر الأوسط للسد، وفي هذه المناسبة قال رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد إن مستوى ارتفاع السد وصل إلى ٦٠٠ متر، مضيفاً سنقوم ببيع الكهرباء لدول الجوار لتحقيق تنمية مشتركة والنيل مصدر فخر واعتزاز للإثيوبيين وسنحقق التنمية من خلاله، وقال أيضا سبق وقلنا ونكرر للدول المطلة على النيل خصوصا مصر والسودان إنه بإنتاج الكهرباء نطور اقتصادنا ونود أن نسمح لمواطنينا الذين يعيشون العتمة أن يروا النور، وقال لا نسعى إلى تهميشهما والإضرار بهما.

فهل حقيقة سد النهضة ليس لتهميش السودان ومصر ولا الإضرار بهما وإخراجهما من التاريخ ومحو جغرافيتهما؟ إن سد النهضة هو مؤامرة كبرى على أهل السودان ومصر، وكارثة عظيمة تحل عليهم، إذا عرفنا من وراء بناء السد، وعرفنا قول الخبراء النزيهين غير المتآمرين! فقد قام خبراء من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية بالتنسيق مع إثيوبيا بدراسات ضخمة واستصلاح الأراضي في منطقة بني شنقول ومشاريع المياه في عموم إثيوبيا، وأعدت دراسات لمجموعة من المشاريع وصلت إلى ٣٣ مشروعاً، بما في ذلك أربعة سدود صممت لتحويل بحيرة تانا ووادي أبالي إلى خزان مياه لكل النيل، ليصبح المجموع الكلي لهذه السدود على النيل الأزرق في هذه الدراسة ٧٣ مليارا و١٠٣ مليون متر مكعب، وأخذت هذه الدراسات عدة سنوات منذ ١٩٥٨ واكتملت في ١٩٦٤ ولكن لم تستطع إثيوبيا إنشاء هذه السدود في ذلك الوقت، وهو يتمثل الآن في سد النهضة الذي في نهاية اكتماله يخزن ٧٤ مليار متر مكعب، كما خطّطت إثيوبيا للسيطرة على النيل، وبرزت مشاريع يهودية للحصول على حصة من مياه النيل، ففي منتصف السبعينات أبدت دويلة يهود لمصر رغبتها

في الحصول على ١٠٪ من إيرادات نهر النيل وهو ما يمثل ٨ مليارات متر مكعب، كذلك المقترح الذي تقدم به رئيس جامعة تل أبيب حاييم بن شاهار بأن تسعى دولتهم لإقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل تنقل بواسطة أنابيب، وقد رفض الرأي العام في مصر مثل هذه الصفقات فلم يحصل يهود على مرادهم ولذلك قامت دويلتهم بالتحرك والعمل مع دول المنبع لتغيير الاتفاقات المائية التي تمكن السودان ومصر من مياه النيل والإضرار بهما، فكان طرح فكرة تقسيم المياه وإقامة السدود لحجز المياه عن دول المصب (السودان ومصر).

في مقالة بصحيفة المستقبل اللبنانية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٣٠ ذكر ما يلي: "إن (إسرائيل) تقوم بتمويل إنشاء خمسة سدود لتخزين مياه النيل في تنزانيا ورواندا، وذلك في أعقاب الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية (الإسرائيلي) أفغيدور ليبرمان إلى دول الحوض"، ويعترف الخبير اليهودي آرنون شوفير في كتابه "صراعات المياه في الشرق الأوسط" بوجود مصلحة استراتيجية ليهود من حدوث أزمة مياه في مصر لأن ذلك سيؤدي إلى تحجيم دورها في المنطقة، كما تلقت القاهرة مؤخراً عرضا من كيان يهود بالتدخل لإنهاء الخلافات بينها وبين دول المنبع حول الاتفاقية الإطارية مقابل موافقة مصر على إقامة يهود مشاريع مائية في إثيوبيا.

إن قادة يهود وكزوا على المياه قبل إنشاء دولتهم فقائدهم ثيودور هيرتزل كان يقول: "إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة، هم مهندسو المياه، عليهم يتوقف كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة، وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية"، أما ديفيد بن غوريون فقد صرح عام ١٩٥٥ أمام الكنيست بأن "المياه هي الدماء لحياتنا والوطن جذوره في المياه، إننا نخوض معركة مع العرب وعلى انتصارنا فيها يتوقف مصير (إسرائيل)"، أما غولدا مائير فقد نقل عنها قولها "إن السيطرة على منابع المياه تجعل (إسرائيل) دولة غير مغلقة جغرافيا"...

وهكذا نجد أن المطامع في السيطرة على مياه النيل ليست وليدة اللحظة كما كشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو مؤلف كتاب "حروب مصادر الثروة" حيث قال: "إن (إسرائيل) لعبت دورا كبيرا مع دول حوض النيل لنقض المعاهدات الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل"، وأضاف: "إن (إسرائيل) تلعب دورا بين حوض النيل ضمن مخطط أمريكي يسعى لانتزاع تلك الدول من أوروبا". وختم كيلو قائلا: "إن النيل سيصبح في السنوات القادمة قضية حياة أو موت وجوهر القضية أن ٩٥٪ من موارد مصر النيلية تأتي من إثيوبيا". وقد عقدت العديد من الندوات في الغرب تناولت قضية حوض النيل منها تلك الندوة التي عقدت في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة جورج تاون، التي قال فيها مدير الجامعة د.فرويد "إن أنجع سلاح يمكن أن يستخدم ضد السودان ومصر هو المياه لأنه مصدر الحياة لهما ويمكن أن يكون مصدر فناء". ونظمت السفارة الإثيوبية في تل أبيب في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ ندوة بعنوان "القسمة المتساوية لمياه نهر النيل" بحضور السفيرة الإثيوبية وسفيري غانا وجنوب السودان واستمرت لمدة ساعة وربع تحدث فيها هيجاي إيرلخ المتخصص في الشؤون الأفريقية بجامعة تل أبيب ومؤلف كتاب "الصليب والنهر... مصر إثيوبيا والنيل". ومما جاء على لسانه أن "فكرة الحقوق التاريخية في النيل لا تزال تسيطر على عقل المصريين وهم يتجاهلون إثيوبيا عبر التاريخ، فسد النهضة زلزال مدمر ضرب مصر، وعقل المصريين لا يستوعب أن مرحلة جديدة في التاريخ تبدأ الآن بوجود سد النهضة، وسوف نرى قريبا بحيرة السد العالي وهي تفرغ تماما من المياه خلال سنوات قليلة ولن تولد الكهرباء من السد العالي..." وأضاف: "مهما طالت المفاوضات فهي لا تعني الكثير لأن السد موجود أصلا وسيتم الملء الثالث وتتحكم إثيوبيا في النيل".

من خلال هذه التصريحات وغيرها، يتضح أن سد النهضة وراءه القوى الاستعمارية؛ وبخاصة أمريكا، ويعاونها في ذلك كيان يهود المسخ، وهو سد لتحقيق أغراض وغايات سياسية استعمارية للمنطقة تستخدم فيها إثيوبيا لحجز المياه عن السودان ومصر، وهما يعتمدان عليه في الزراعة والشرب والكهرباء والتنمية بشكل عام ويمثّل شريان الحياة لهما، فتريد هذه القوى الاستعمارية التحكم في مصدر الحياة للضغط على شعوب هذه المنطقة لتقبل بأمور كثيرة يريدها الاستعمار ولا تقبل بها الشعوب، إذاً هو سلاح الماء الذي يشهر في وجه شعوب هذه المنطقة، ونجد أن الحكام في مصر والسودان متواطئون في هذه الجريمة بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في ٢٠١٥/٥/٢٣، هذا الاتفاق الذي أعطى الضوء الأخضر لإثيوبيا بالاستمرار في بناء السد وإسقاط الاتفاقات السابقة. حكومتا السودان ومصر تفرطان في مصالح حيوية للأمة ويستوجب ذلك العمل على هدم وإسقاط هذه الأنظمة الوظيفية التي تحقق مصالح الاستعمار وخططه ومكره الجهنمي على المسلمين والمستضعفين في منطقة وادي النيل، وإقامة دولة مبدئية على عقيدة الإسلام العظيم تحافظ على المصالح الحيوية للأمة وتخوض حربا ضروسا من أجل حمايتها والحفاظ عليها، وتعمل على التعامل مع هذا السد بما يزيل خطره على أهل السودان ومصر، الخطر الذي يتمثل في التجويع والتعطيش والغرق، وقد أصبح السد بعد الملء الثالث قنبلة مائية خطرة على السودان ومصر.

إن المطلوب من أهل السودان ومصر والمسلمين قاطبة التحرك اليوم قبل الغد لتغيير أنظمة الضرار هذه وإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لنحدث الزلزال الذي يسقط هيمنة أمريكا والغرب المستعمر على المنطقة، ونتمكن من صناعة التاريخ وتغيير الجغرافيا التي تجعل المسلمين هم أصحاب الكلمة في هذا العالم، ونخلص البشرية من شرور النظام الرأسمالي المتوحش، الذي أهلك الحرث والنسل، وصنع الأزمات وأفسد في الأرض، فقد آن أوان التغيير الكوني لصالح الأمة الإسلامية لقيادة العالم بالإسلام من جديد، فعلى المخلصين في الجيوش في السودان ومصر أن يعطوا النصرة لحزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله، وقد أعد العدة التي تؤهله ليستأنف المسلمون الحياة الإسلامية من جديد ■

* منسق لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان

آثار نقض عرى الإسلام في حياة المسلمين

بقلم: الأستاذ يوسف أبو زر*

لقد شرع الله عز وجل أحكام الدين، فكان القيام بها بالنسبة للمسلمين والتزامها هو طاعة لله وعبودية له سبحانه، ولكن الله جل وعلا قد شرعها كذلك من ناحية أخرى لتستقيم بها حياة الناس في هذه الدنيا وتنتظم شؤونهم، وعليه فإنه إذا كانت أحكام الله تعالى ودينه هي الصراط المستقيم ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ﴾ فإن الخروج عنها هو اعوجاج، والاعوجاج له آثاره، وإذا كانت أحكامه كما وصفها جل وعلا هي حدوداً، فإن الحدود ضوابط، وتجاوزها له آثاره كذلك من التيه والتخبط والظلم والظلمات ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، وعليه فقد كان كل تفريط وتغييب لحكم شرعي لا محالة يقود إلى خلل في الحياة وضنك، وله أثر مادي وواقع في حياة الناس ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً...﴾.

ومن هنا، فإن كل حكم من أحكام الله إن غاب كانت له آثار تعقبه، ولأن المجتمع في الإسلام ليس مكونا من الملائكة، بل هو من بشر يخطئون، فإن خلل المعصية إن كان جزئيا أو فرديا فإن التقوى منه وقاية، وإن وقع فإن التوبة قد تحده والعقوبة تزجره أو تجبره، وبقية الأحكام المطبقة تحصر تأثيره، أي أن هناك بيئة من الأحكام تقي أولا وتردع ثانيا وتجبر ثالثا، ولكن الخطر يكون إذا غابت مجمل أحكام الشرع من واقع الحياة ومن التطبيق، فإن الخلل حينها يكون عاما وطاما وشاملا، حتى يصير الواقع إلى ما نحن فيه في هذه الأيام، إذ لا يكاد يوجد في حياة الناس إلا الخلل، وهو خلل يكاد يكون شاملا في كل زاوية وتفصيل ناجم عن غياب أحكام الإسلام في جملتها من كونها أساس التشريع والقوانين والحياة، وهو الضياع الذي عبر عنه النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، فَأَوَّلُهُنَّ نَقْضاً الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ».

إن هذا الانتقاض قد بدأ فعلا في عرى الإسلام بالحكم والسلطان، وقد كان ذلك بزوال الخلافة، إذ إن الحكم هو الناحية التي تمسك بمجامع الأحكام الشرعية المنظمة لشؤون الحياة كافة في الاقتصاد والاجتماع والتعليم والعقوبات والمعاملات والسلوكيات، والسلطان هو الضامن لتطبيق الإسلام، حتى إذا انفرطت ناحية الحكم لم يعد هناك ضمانة وسلطان لحفظ بقية الأحكام، وقد كان، إذ إنه بغياب نظام الحكم في الإسلام غابت أحكام الإسلام، وسحبت من التداول في حياتهم، واستبدلت بها قوانين أخرى في شتى المجالات، فكان لكل ذلك أثر مادي محسوس وملموس في حياة الناس، وهو أثر من الخراب والدمار والضنك وحالة من البؤس صارت مستفحلة.

فمثلا بغياب عروة الحكم التي أشار إليها الحديث فقد فقَدَ المسلمون ركيزة الوحدة، عندما قسمت دولتهم فصارت دويلات وشظايا، وبالتالي فقدوا كل منافع القوة وقيمة الثروة الهائلة الموجودة لديهم، حتى إذا احتلت بلد من بلدانهم أو تسلط العدو على بعضهم، كان العجز والخذلان وخيانة الحكام، وانعدمت النصرة رغم وجود الجيوش، بل لقد صار القطر أو الناحية يعاني العطش والجفاف رغم وجود الأنهار في القطر المجاور! وصار القطر لا يجد الطاقة والكهرباء والقطر المجاور يفيض بالطاقة! وصار القطر يقترض المال من مؤسسات الاستعمار والهيمنة المالية الغربية والقطر المجاور يعطل الثروة الفائضة بإيداعها في بنوك الغرب!! وبذلك غاب معنى التكامل عندما عطلته الأسلاك الشائكة والحدود التي قطعت أجزاء الجسم الواحد.

ومثل غياب نظام الحكم والسلطان، كانت آثار غياب بقية أنظمة الإسلام في الحياة وهي التي استبدلت بها قوانين الغرب العلمانية الكفرية، حيث صار الناس يعانون من آثار تطبيق تلك القوانين عليهم التي أنتجت في حياتهم الفقر والضر والبؤس والشقاء.

فمثلا، ومع كثرة الجرائم وانتشارها وخصوصا جرائم القتل، فقد لمس الناس الحاجة إلى حكم القصاص وأثر غيابه، وصار يستذكر مع كل جريمة، ويذكر غياب الردع في قوانين العقوبات حيث انتعشت الجريمة، تلك القوانين التي لا تردع ولا تزجر، ومثلا مع وجود قوانين الربا - ذلك الربا الذي حرمته أحكام الإسلام تحريما شديدا - وما نتج عنها من مؤسسات ربوية، فقد تحولت حياة الناس وأموالهم لتكون رهنا لدى البنوك التي أغرقت الناس في الديون وفي القروض وفي المحرمات، ومع تغييب الأحكام الشرعية التي تتعلق ببيت المال من حيث الإيرادات والنفقات، من خراج يقوم على إحياء الأرض الزراعية وإنتاجها، وملكية عامة للثروات والموارد الهائلة، ومثيلات ذلك، تعود للناس وينفق منها على شؤونهم، فقد اعتمدت الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين النمط الغربي الرأسمالي، ونظم الغرب الضريبية التي تسطو على مقدرات الناس وجهودهم وأقواتهم، حتى صارت أثمان السلع التي تباع في الأسواق وتشترى أغلبها مكون من الضرائب، والتي هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار وفي الغلاء وفي الفقر، وهو ذلك الشكل الذي حرمه الإسلام من الضرائب واعتبره أكلاً لمال الناس بالباطل، وكذلك أهملت الأرض الزراعية والإنتاج الزراعي حتى غدت بلدان المسلمين عالة على غيرها حتى في خبزها، بل وأهدرت تلك الأنظمة موارد المسلمين العامة وجعلتها ملكا للخاصة من الغرباء الأجانب والغربيين الأعداء!

إن ما قد يقال عن نواحي الاقتصاد والعقوبات يقال كذلك عن سياسات التعليم التي أفرغ محتواها من العقيدة وما رافق ذلك من أجواء الفساد، حتى أنتجت بيئة فاسدة يقتل فيها الإبداع وتنحدر الأخلاق وترتع الجريمة، وكل ذلك مشاهد ملموس.

ولذلك كان علاج هذه المشكلات جميعها دون ربطها بأسبابها الأصلية وهي غياب أحكام الإسلام، مصيره إلى الفشل، وكان اجترار الحلول من البيئة العلمانية وأفكارها ذاتها التي هي أساس الداء لا يعني إلا مزيدا وتفاقما للمشكلات ذاتها، وكان ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية وهي غياب معالجات الإسلام ونظام حكمه قبل ذلك والمتمثل في الخلافة، وحلوله المتصلة بتلك المشكلات هو جزء من الحل، وذلك بزيادة وعي المسلمين على آثار غياب شرع ربهم، حتى تصبح مطالبهم بحل مشكلاتهم مرتبطة بلا انفكاك وعن وعي وحس وإدراك بالمطالبة بأحكام الإسلام ورفض كل ما سواها، وذلك بالإضافة لما تقتضيه تلك المطالبات في المقام الأول، عقيدتهم وإيمانهم وعبوديتهم وطاعتهم لربهم ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

أرض جزيرة الوراق ملكٌ لأهلها وساكنيها ولا يجوز إخراجهم منها أو إجبارهم على بيعها

نفذت الشرطة والجيش المصري حملات متتالية لهدم بيوت قاطني جزيرة الوراق، وحرق محاصيلهم الزراعية بسبب ما قالت إنه اعتداء على أملاك الدولة، وبالمقابل تظاهر الأهالي احتجاجا على طردهم من أرضهم، ووقعت اشتباكات، واعتقل العشرات من سكان الجزيرة على خلفية تلك الاشتباكات. من جانبه أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر: أن تلك الجزيرة ككل الأراضي التي أحياها وعمرها أهل مصر هي ملكية خاصة لهم، تثبت بزراعتها وإعمارها والسكن فيها لقوله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ». ولا يجوز نزعها منهم لا بالإغراء ولا بالإجبار والإكراه بحجة تطويرها كما يدعي النظام. وتساءل البيان: لو كانت الدولة تريد حقا تطويرها وإيصال الخدمات لها فما الذي يمنع ذلك؟! وهل يجب أن يشتريها كبار رجال المال والنخب حتى تصل الخدمات إليها؟! أليس من واجب الدولة أن ترعى أهل مصر وتوصل لهم كافة الخدمات وتوفر لهم الحياة الكريمة، أم أن تلك الحياة الكريمة درجات على حسب ما يملكون من أموال وعلى حسب موقعهم من السلطة وقربهم من أصحاب القرار؟! وخاطب البيان أهل جزيرة الوراق بالقول: إنها أرضكم: حقا مشروعا لا يجوز لكم التفريط فيه، وصمودكم أمام حملات النظام واجب، ويجب على أهل مصر دعم حقكم هذا ومنعكم من النظام وبطشه لتكونوا يدا واحدة تمنع تغول هذا النظام وجشعه. وتوجه البيان إلى أهل مصر الكنانة بالقول: إن النظام الذي يفكر بعقلية التاجر والمقاول لن تقف يده عند جزيرة الوراق بل ستمتد إلى كل أرض يلمع فيها ولو شيئا من إمكانية الاستثمار وسينتزعها قهرا وقسرا، ووقوفكم في وجه النظام الآن ومنعه من التعدي والاعتداء على أهل الوراق واجب شرعي، وإذا خذلتموهم اليوم فسينفرد بكم النظام واحدا تلو الآخر. وختم البيان بالقول: إن ما يضمن لكم العدل والحقوق إنما هو تطبيق الإسلام في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وهي وحدها طوق النجاة لكم وللأمة بعمومها، وإننا في حزب التحرير نحمل لكم مشروعها الحضاري كاملا وجاهزا للتطبيق فورا، فاعملوا معنا ليطبق الإسلام الذي يعيد الحقوق لأهلها ويضمن العدل لأهل الوراق ولمصر كلها.

تتمة: التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بيع لقضية فلسطين وعبث سياسي!

والشواهد كثيرة على أن تلك التحركات لا تعدو كونها انتقادات لا تصل لمرحلة محاكمة كيان يهود والتضييق عليه، طبعاً وفق الأساس الغربي القائم على ضرورة الحفاظ عليه كخط هجوم متقدم في قلب الأمة الإسلامية رغم مشاكساته وتهربه من مشروع الدولتين، ومن تلك الشواهد ما عرف بتقرير غولدستون الشهير الذي بدأ بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على التقرير، وانتهى باعتذار غولدستون بنفسه عن تقريره، وما بين المصادقة عام ٢٠٠٩ والاعتذار عام ٢٠١١ لم يلمس أثر للتقرير على الأرض، وكذا حال كل التقارير بعد كل عدوان؛ لجنة وصفحات ورف وأرشيف ثم نسيان!!

ذلك على فرض أنه يصح أن يقال عن تلك التقارير بأنها تحقيقات، وهي في الحقيقة تدوين لبعض مشاهد الجريمة الواضحة والمصورة والموثقة، فلا يوجد شيء مجهول ليكون هنالك تحقيق. وهذا يدفع لأمر مهم وهو لماذا هذه المغالطة إذاً؟ والجواب أنها لإيهام المسلمين أن الإنصاف يكون عند الغرب ومؤسساته، إضافة إلى حفظ ماء الوجه للدول الكبرى أمام الرأي العالمي عندما يضج على الحاجز والتدمير الذي يحصل بغطاء منها، وكذلك الضغط المخفف على كيان يهود في إطار مشروع الدولتين، وفي المقابل تقزيم للجريمة وإدانة بعض مشاهدها وإقرار الأخرى مثل التركيز والتي اكتسب من خلالها هذه المصالح.

ثانيا: إن مشكلة الصدر هي مع الأشخاص وليس مع النظام، فمشكلته شخصية وليست مبدئية، ولا حتى سياسية، وقد أعلن ذلك في خطاب قبل شهر "إن أغلب الشعب سئم الطبقة الحاكمة برمتها ولذلك استغلوا وجودي لإنهاء الفساد ولن يكون للوجوه القديمة وجود بعد الآن من خلال عملية ديمقراطية ثورية سلمية أولا، ثم عملية ديمقراطية انتخابية مبكرة".

ثالثا: أراد الصدر من خلال صنع الفوضى وإيقافها، إرسال رسالة، وهي أن لديه القدرة على تحريك الشارع وإحداث الفوضى، وأن تخلي مرجعيته كاظم الحائري عنه لن يؤثر عليه، وأن هذه الحشود ولاؤها له وليس للحائري، وإطلاقها وإحجامها بيده.

وقد فهم الجميع هذه الرسالة، وإنه وإن كان الصدر يعلم، أنه ليس من المؤكد حسم الصراع لصالحه، ولكن في مثل هكذا صراع كلنا خاسرون.

لذلك يحاول الجميع إرضاء الصدر، وأنه لا يمكن استمرار العملية السياسية بدونه، وقد جرب الإطار من خلال تصريحه بتشكيل الحكومة، ردة فعل التيار، وكيف كانت اللهجة شديدة، ليأتي الرد على لسان صالح محمد العراقي المعروف بـ"وزير الصدر"، في بيان "لم أستغرب ولا طرفة عين من مواقف الإطار التنسيقي الوقحة ولا من مليشياته الوقحة حينما يعلنون وبكل وقاحة متحدين الشعب برمته وبمرجعيته وطوائفه بأنهم ماضون بعقد البرلمان لتشكيل حكومتهم الوقحة".

كما حذر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أنه "إذا أرادوا (الفرقاء) الاستمرار في إثارة الفوضى، والصراع، والخلاف، والتناحر، وعدم الاستماع لصوت العقل، سأقوم بخطوتي الأخلاقية والوطنية بإعلان خلو المنصب في الوقت المناسب وتحميلهم المسؤولية أمام العراقيين، وأمام التاريخ".

أيها المسلمون: إنه لمن المؤسف والمحزن وأنت ترى حثالة الناس، وهم لا يملكون فكرا ولا خطابا ولا أخلاقا، متنعمين بالسحت من ثروات هذا البلد، تحرك مئات الألوف، وهم في غالبيتهم جوعى يعيشون شظف العيش، وكأنهم غنم تساق لا تدرك أهي ذاهبة إلى الربيع، أم المذبح؟! فالتيار يتوعد بمليونية، والإطار يتوعد بمليونية، وهم أتفه ما يكونون، والملايين من أبناء الشعب يدفعون الثمن، وصدق فينا قول رسول الله ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ».

فهل يليق بأمة أعزها الله بالإسلام، وقواها بالإيمان، أن تعيش الذل، وتخنع للظالمين، ولا تأخذ على أيديهم، وقد وعدها سبحانه وتعالى إحدى الحسنيين، النصر أو الشهادة؟!

أما آن لأمة الإسلام أن تعود لنبعها الصافي وتنتهل منه، وتحكم شرع الله سبحانه وتعالى في حياتها، فتنال سعادة الدنيا والآخرة، وتغدو خير أمة كما أرادها الله أن تكون؟! قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾ ■

تتمة كلمة العدد: العراق ينزف دماً تحت حكم المجرمين!

على المدنيين وإباحة قتل كل من يواجه كيان يهود ووصفه بالإرهابي، والأخطر من ذلك المساواة بين الضحية والجلاد والمطالبة عقب كل تحقيق بوقف الجرائم بحق المدنيين من الطرفين وتعمّد استخدام الألفاظ العامة التي تدين مختلف الأطراف وتساوي بين كيان محتل سفاح وشعب مستضعف يقصف بالطائرات والدبابات وأحدث أنواع الأسلحة.

وفي الختام إن قضية فلسطين هي قضية أرض إسلامية محتلة بحاجة إلى قوة لتحررها وليس إلى محاكم ومؤسسات دولية استعمارية تتدحرج على أعتابها، والجرائم في الأرض المباركة بحاجة إلى وقفها باقتلاع من يرتكبها باستمرار، لا إلى لجان ومبعوثين ومحققين للتدوين والأرشفة العبثية في أروقة مجلس حقوق الإنسان والمحاكم الدولية، والقوة اللازمة للتحرير تتجسد في أمة الإسلام وجيوشها القادرة على ذلك، فكان الوعي السياسي بالتوجه إلى العلاج وطلبه، وكان الانتحار السياسي بالتوجه للدول الكبرى الاستعمارية وأدواتها السياسية المسماة مؤسسات دولية، وما بين العلاج والسم موت وحياة ونصر وهزيمة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

ادعاء العسكر في السودان انسحابَهم من الحكم تعليماتٌ أمريكية ولا علاقة له بتطلعات أهل البلد

اعتبر محللون سياسيون تجديد النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي"، تأكيده بالتزام المؤسسة العسكرية الصارم بترك أمر الحكم للمدنيين، والتفرغ التام لأداء المهام الوطنية المنصوص عليها في الدستور والقانون، دلالة واضحة على حرص المكون العسكري على تحقيق تطلعات الشعب السوداني في الأمن والاستقرار. لعل ما لا يعلمه هؤلاء الذين يدعون أنهم من أهل تحليل الأحداث والوقائع أنه ومنذ هدم دولة الخلافة قوة المسلمين وحصنهم الحصين، وتقسيم بلاد المسلمين إلى كيانات ومزق كرتونية وتسليم زمام الأمور فيها لحكام نواطير، لم يعد لحاكم كائناً من كان قرار من تلقاء نفسه، فهم لا يقومون بأي أمر صغيرا كان أو كبيرا إلا بتعليمات وأوامر واضحة من أولياء نعمتهم من حكام الدول الكبرى. ولن تعود هذه الأمة للسيادة والريادة في ظل وجود حكام خونة يحكموننا بغير ما أنزل الله يأتمرون بأمر الكافر المستعمر، بل بمبايعة خليفة يحكمها بالإسلام في ظل الخلافة. فاعملوا لإقامتها أيها المسلمون.

الزيارات المتكررة لممثلي أمريكا وروسيا علامة على احتدام الصراع بينهما على آسيا الوسطى

أشار بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي لحزب التحرير في أوزبيكستان: أن زيارات المسؤولين الأمريكيين للدول الواقعة تحت نفوذهم، وكذلك الوفود الروسية لأوزبيكستان بشكل متزايد يشير إلى حدة الصراع على آسيا الوسطى وخاصة على أوزبيكستان. وأشار البيان إلى: أن أمريكا تعتبر تورط روسيا في الحرب الأوكرانية فرصة لتوسيع دائرة نفوذها في بلادنا، بينما تحرص روسيا على عدم نسيان حماية مصالحها في آسيا الوسطى وخاصة في أوزبيكستان. وهذه المنطقة هي منطقة عازلة مهمة للغاية بالنسبة لروسيا مثل أوكرانيا فهي لا تريد أن تمنح أوزبيكستان وآسيا الوسطى لأمريكا. ومن ناحية أخرى تعمل الصين بشكل رئيسي في الاتجاه الاقتصادي لتعزيز مكانتها في أوزبيكستان وفي المنطقة. وأضاف البيان: أن هؤلاء المستعمرين يضعون أيديهم الدموية على بلادنا منذ عقود ويتظاهرون بأنهم أصدقاء لنا من أجل مصالحهم الخاصة فقط. وفي الواقع هدفهم استعبادنا ونهب ثرواتنا عبر عملائهم من بني جلدتنا والذين لا يخافون الله ولا يسعون إلا لإرضاء أسيادهم من أجل الجلوس على عروشهم لفترة طويلة، وإبعادنا عن الإسلام وإبقائنا في حالة الذل والصغار. وختم البيان مؤكدا: أن الحكام الخونة يبنون علاقات وثيقة مع أعدائنا، ونحن المسلمين برآء من جرائمهم البشعة هذه. وإننا نعترف بحكم الإسلام وحده ومستعدون للتضحية بأرواحنا من أجل تطبيقه في الحياة.

نظام تركيا أردوغان
عدو لكيان يهود أم داعم له؟!

بقلم: الدكتور مصعب أبو عرقوب*

أعرب الرئيس التركي أردوغان عن دعمه إقامه التعاون والحوار بين تركيا وكيان يهود، وأعلن وزير خارجيته أنّ كيان يهود وتركيا قررتا تبادل السفراء بين الدولتين.

لفهم موقف النظام التركي وسلوكه الشائن هذا في تعامله مع كيان يهود كان لا بد من توصيفه وصفا دقيقا، فهو نظام علماني قام كغيره من الأنظمة في بلادنا الإسلامية على أنقاض الخلافة العثمانية، وقد ارتبط بالمنظومة الاستعمارية التي كانت موجودة آنذاك والتي ورثتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية.

والنظام العلماني الذي لا يحكم بما أنزل الله لا يُنتظر منه إلا المآسي وتقديم الخدمات للمستعمر، ومن هذا المنطلق تأتي تصرفات النظام التركي، فهو مرتبط سياسيا بأمريكا ويدور في فلكها، ويقوم بتنفيذ رؤيتها الاستعمارية في كل قضايا الأمة الإسلامية ومنها قضية الأرض المباركة، فهو لا ينظر إلى قضية فلسطين من منظور العقيدة الإسلامية التي تجعل الأمة الإسلامية في حالة حرب مع كيان يهود لإزالته وتحرير الأرض المباركة، وإنما ينطلق تنفيذا للرؤية الأمريكية التي تريد تثبيت كيان يهود في الأرض المباركة وإلقاء طوق النجاة له عبر حل الدولتين أمام أمة متحفزة لاجتثاثه.

ويتماهى النظام التركي بذلك مع السلطة الفلسطينية، فبعد أسبوع من إعلان تركيا والاحتلال إعادة العلاقات كاملة بينهما وعودة السفراء إلى البلدين كان أردوغان في استقبال عباس.

فالسلطة الفلسطينية والنظام التركي ملتزمان بالحل الأمريكي للأرض المباركة وهو حل الدولتين، وأراد أردوغان باستقباله لرئيس السلطة الفلسطينية أن يخفف من وطأة استقباله لرئيس كيان يهود ورفع أعلامه في إسطنبول والظهور بصورة المتوازن في تعاطيه مع قضية فلسطين، وأعطته السلطة بزيارة رئيسها لإسطنبول تلك الصورة المزيفة التي أرادها، وبعدم استنكارها لتطبيعه العلاقات مع كيان يهود ولو بكلمة تغطي على خيانته!

إن ارتباط النظام التركي بأمريكا بات مكشوفا ومليئا بالتناقضات أمام الأمة الإسلامية ناهيك أنه يتعارض مع ثوابتها ومعتقداتها وثقافتها، فأردوغان في قضية الحرب في أوكرانيا يطالب برجوع كل ذرة من تراب أوكرانيا بما فيها القرم، لكن عندما يتعلق الأمر بالأرض المباركة فإنه يطالب بحل الدولتين، أي بإعطاء جل الأرض المباركة ليهود، فأي منطق هذا؟!

ويطالب أردوغان فنلندا بأن لا تتعامل مع الأحزاب الكردية المعارضة له ويهدد بأنه سيعتبرها دولة راعية للإرهاب إن فعلت ذلك، وعلى الجانب الآخر فهو لا يعتبر كيان يهود راعيا للإرهاب وإنما يتبادل معه السفراء ويتبادل العمليات التجارية، فأي منطق هذا، سوى التورط فعليا في دعم كيان يهود سياسيا وأمنيا عسكريا اقتصاديا؟!

ثم ماذا يعني أن يعترف نظام أردوغان بكيان يهود، إلا أنها طعنة في ظهر الأمة الإسلامية، وأنه يعطي غطاء للجرائم التي يقوم بها كيان يهود في الأرض المباركة؟!

ماذا يعني أن يقوم أردوغان دائما بالتدخل للتهدئة في مواسم التصعيد والمجازر والقصف لقطاع غزة وعدم نصرته الحقيقية لأهل غزة؟! ألا يعني أنه يرخص قتل أهل الأرض المباركة؟ فكيان يهود يتمادى لأن أردوغان وغيره من الحكام الخونة العملاء يقدمون فقط التهدئة ويغسلون أيدي كيان يهود من دماء أهل غزة بدعوتهم للتهدئة، ومحاولة تهدئة الأمة من أن تثب وثبة واحدة لتحرير الأرض المباركة، ومن جانب آخر يمد أردوغان كيان يهود بسبل الحياة عن طريق التبادل التجاري الكبير وعن طريق الحمقزات الاقتصادية وفتح أبواب تركيا لاقتصاده، فقد "أكد وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن حجم التجارة مع (إسرائيل) في تزايد رغم كورونا، موضحا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد تجاوز ١٠ مليارات دولار العام الماضي" (سكاي نيوز عربية ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٢).

فأي منطق يمكن لأردوغان أن يسوقه أمام الأمة لغسل عار دعمه لكيان يهود؟! فالدولة عندما تعادي دولة تفرض عليها حصارا، أما أردوغان فينغمس بالتطبيع وتبادل السفراء والتبادل التجاري الذي يضرب أرقاما فلكية مع كيان يهود! وفي الوقت نفسه يتناقض مع نفسه لتنكشف تبعيته للسياسة الأمريكية فيشارك في فرض حصار على روسيا فيغلق المضائق أمامها وقد فتحها لها عندما تحركت سفنها لقتل إخواننا في الشام!

لم يبق أردوغان لنفسه أمام الأمة توصيفا إلا أنه أداة تنفيذية بيد عدو الإسلام أمريكا وداعم حقيقي لكيان يهود سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

إلا أن الأمة الإسلامية ترى في تركيا وأهلها صورة أخرى تختلف عن صورة أردوغان ونظامه العلماني المقيت، فيمكن لتركيا إن هي استعادت سيادتها وإرادتها السياسية وعادت إلى ما كانت عليه تركيا محمد الفاتح والأبطال الأفذاذ، يمكن لها أن تحرر فلسطين في ساعة من نهار، فالجيش التركي من أعظم الجيوش في العالم وبعد رابع أكبر جيش في العالم.

إن الأمة الإسلامية على يقين أن تركيا يمكنها تحرير الأرض المباركة، بل يمكنها أن تخلص الأمة الإسلامية من هذا الاستعمار ومن هؤلاء الطواغيت في سوريا وفي كل مكان، لكن الذي يحول بينها وبين هذه العظمة وذلك المجد هو النظام العلماني الذي يدور في فلك أمريكا، هذا النظام هو الذي يمنع تركيا من أن تأخذ دورها الحقيقي في الأمة الإسلامية، وعلى أهلنا في تركيا وأهل القوة والمنعة فيها أن يخلصوا الأمة الإسلامية من هذه الأنظمة العميلة للغرب التي أوردت الأمة المهالك والتي تسالم وتهادن وتوالي أعداءها، وأن تقيم الخلافة على منهاج النبوة التي تخلصنا من هذه الأنظمة العميلة وتجتث الاستعمار من بلادنا وتحرر الأرض المباركة وترفع راية لا إله إلا الله محمد رسول الله على أسوار القدس ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

مظاهر الصراع الحزبيّ الأمريكي
مؤشراتٌ ودلائل

بقلم: الأستاذ حمد طبيب – بيت المقدس

هناك أسئلة عدة يطرحها السياسيون والمتابعون للشئون الأمريكية هذه الأيام؛ وخاصة في ظلّ الأجواء المحمومة داخليا وخارجيا المرتبطة بالسياسات الأمريكية، أو المرتبطة بالوضع الاقتصادي المتقلب والمتأرجح. من هذه الأسئلة: ماذا لو أكتسح الجمهوريون انتخابات الكونغرس النصفية في شهر تشرين الثاني القادم؟ وما تأثير ذلك على السياسة الخارجية والداخلية للحكومة الحالية برئاسة الديمقراطيين؛ الخارجية في الحرب الأوكرانية، والداخلية في أمور الميزانية والتضخم وغير ذلك؟ والسؤال الثاني: ماذا سيحصل لو استطاع الحزب الديمقراطي إبعاد ترامب عن موضوع الترشح للانتخابات الأمريكية القادمة بعد سنتين؟ وماذا لو استطاعوا تلفيق التهم له عن طريق القضاء ومحاكمته على ذلك؟

والحقيقة أن الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها مما يتعلق بهذا الأمر، يقودنا إلى موضوع الصراع المتأزم والمتنامي اليوم في المجتمع الأمريكي، ويقودنا أيضا إلى تاريخ الصراع المرير الذي مرت به أمريكا سابقا؛ سواء أكان بين الشمال والجنوب، أو بين السود والبيض، أو غير ذلك من صراعات دموية استمرت سنوات عديدة.

إن هناك ثلاثة أمور لا تنفصل عن أي أمر سياسي في أمريكا، وتؤثر على هذا الصراع بطريقة أو بأخرى: الأول: هو التشكيلة العرقية السيئة التي تشكل بموجبها المجتمع في أمريكا، وبالتالي أثرت على كل الأمور داخل أمريكا ومنها السياسية.

الأمر الثاني: هو التفاوت الكبير من حيث الثروة والمستوى الاقتصادي بين الولايات؛ خاصة الشمال والجنوب.

الأمر الثالث: هو طبيعة المبدأ الرأسمالي الذي يغذّي الفرقة، ويولّد الشحناء والبغضاء والتطاحن بين الناس حتى في البلد الواحد.

إن الصراع الحاصل اليوم داخل الوسط السياسي الأمريكي يرتبط مباشرة بطبيعة المبدأ الرأسمالي في التنافس، أو مظاهر التنافس من أجل المصالح والأموال والثروات؛ حتى وإن كان على كرسي الرئاسة. وقد رأينا كيف وصل الأمر في الانتخابات السابقة على منصب الرئيس إلى حدّ الاقتتال، وتجاوز كل الخطوط الحمراء في النظم الديمقراطية التي يتغنّون بها. ثم تبع ذلك الاتهامات بالتزوير والتلفيق من أجل خدمة الحزب الواحد في هذه الانتخابات. ولكن هل انتهى الأمر بإعلان نتيجة الفوز للحزب الديمقراطي؟ الحقيقة أن الأمر لم ينته إلى ذلك، بل تابع الحزب الديمقراطي إلقاء كل ثقله السياسي من اتهامات وقدح وتلفيق وغير ذلك؛ من أجل إبعاد نتيجة الفوز للحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية القادمة.

إن احتمال فشل الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية القادمة ستعني الكثير الكثير لهذا الحزب، وستكون ضربة قاصمة لسياساته الداخلية والخارجية؛ خاصة موضوع التضخم والبطالة والحرب الأوكرانية، والعلاقات مع الصين. وستشكل نجاحاً كبيراً للحزب الجمهوري في عودته بقوة إلى أقوى المؤسسات الأمريكية بعد كرسي الرئاسة؛ لذلك يسعى الحزب الديمقراطي بكل قوة لإبعاد هذا النصر المتوقع، خاصة في ظل فشل وانتكاس سياسات بايدن في ملفات سياسية واقتصادية عدة، على رأسها الاقتصاد المنتكس كما أسلفنا.

إن موضوع ترامب في قضية تفتيش منزله، وإلصاق التهم له بسرقة الملفات، ليس الهدف منها في الحقيقة محاسبة شخص ترامب، وإنما تشويه صورة الحزب الجمهوري بشكل عام، وكذلك إثارة الخلافات بين كبار أعضاء الحزب؛ لإقصاء ترامب عن موضوع الترشيح، وبالتالي إثارة خلافات عميقة بين أعضاء الحزب. والهدف من كل ذلك: التأثير أولا على الانتخابات النصفية القادمة في الكونغرس، وثانيا: التأثير على وحدة القرار لدى الحزب الجمهوري؛ وبالتالي خلخلة قراراته. وإن موضوع إقصاء ترامب عن الترشح سيثير عاصفة قوية داخل صفوف المؤيدين له؛ خاصة إذا استجاب الحزب الجمهوري للأمر بسهولة!

ونصل إلى السؤال الثاني وهو: ماذا لو استطاع الحزب الديمقراطي محاكمة ترامب بتهمة إخفاء ملفات أو غير ذلك؛ مما يعتبر من أمور الخيانة الداخلية للشعب الأمريكي؟ الحقيقة إن هذا الأمر خطير ولا يبالي الحزب الديمقراطي بخطورته من أجل الكرسي. وخطورته تبرز في أنه إذا وقف الحزب الجمهوري واصطف خلف ترامب، وأصر على أن الأمر تلفيق، فهذا سيولد صراعاً محتدما بين الشعب الأمريكي كمؤيدين للحزبين؛ الجمهوري والديمقراطي، وربما قاد إلى أمور أخرى في موضوع الصراع الداخلي والفتن التي ترقد تحت الرماد.

إن الناظر لسياسات بايدن يرى أنها ضعيفة، ولا يستطيع أن يحقق نجاحات في الملفات الداخلية أو الخارجية. هذا عدا عن ضعف شخصه كرئيس وضعف جسمه. ولذلك يذهب الحزب إلى محاولات قطع الطريق على خصمه بأساليب هابطة، لا تتناسب إلا مع طبيعة المبدأ الرأسمالي المنحط، وإن الشهور القادمة لتنذر بأمور كثيرة على الأوساط السياسية الأمريكية، وربما ينعكس ذلك على الشعب الأمريكي بشكل عام؛ سواء داخل الولاية الواحدة، أو في الولايات المتفرقة والمتباعدة؛ خاصة المؤيدين لكلا الحزبين. وهذا الأمر يبرز أكثر إذا فاز الجمهوريون في الانتخابات النصفية للكونغرس. ولا يستبعد أن تجرّ هذه الأمور إلى تأزم الخلافات بين الحزبين، وانجرار الشعب الأمريكي خلفهما، وربما انجرار بعض الولايات أيضا تأييدا للجمهوريين أو الديمقراطيين. إن هذا كله يقودنا إلى الحقيقة التي شهد بها رب العزة جل جلاله، وهي قوله تعالى: ﴿بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾، وقوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾. والحقيقة الثانية: هي فساد هذه النظم والمبادئ في سياسة أمور البشر؛ لأنها مبنية على خدمة المصالح الشخصية أو الحزبية، ولا تبالي حتى لو قتلت الشعب وأثارت بينه الفتن. وإن النظام الصحيح الذي يليق بكرامة الإنسان، ويحقّق له العدل والاستقامة، هو الدين المتصل بخالق السماوات والأرض، وليس بمصالح آنية أو شخصية أو حزبية. وإنه لحري بأمة الإسلام أن تتمسك بدينها، وتسعى بكل قوة لتخليص نفسها أولا من هذا العفن الرأسمالي المتحكّم ببلادها، ثم تخليص هذه الشعوب التي تكتوي بنيرانه في كل شيء ■

آن لأهل العراق أن يختاروا لأنفسهم
وينبذوا النظام الفاسد وزعاماته العميلة

اعتبر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية العراق: أنَّ موقف الصدر بفض الاعتصام جاء نتيجة ضغوط وتهديدات داخلية، وأخرى خارجية تتمثل بإيران والمحتل الأمريكي، بدءاً بتخلي مرجعه كاظم الحائري عنه، وانتهاء باصطدام ما سماه المليشيا الوقحة بأتباع تياره. وأضاف المكتب في بيان صحفي: إنَّ الحقيقة التي أصبحت واضحة لكل متابع أنَّ مقتدى الصدر شخصية لا تثبت على رأي؛ لأنَّ المصالح الشخصية هي التي تحكمه كما تحكم غيره، فهو في كل مرة يعلن انسحابه، أو مقاطعته للانتخابات والعملية السياسية، ثُمَّ لا يلبث أن يرجع عن قوله، بعد أن تحصل التسويات وتُقدَّم الضمانات، وتذهب شعارات القضاء على الفساد، ورفض الحوار مع الفاسدين أدراج الرياح! وأكد البيان: إنَّ ما جرى ويجري في العراق، هو صراع مجرمين على المناصب والمكاسب والسرقات، وهم على استعداد لحرق البلد مقابل مصالحهم وعمالتهم؛ لذا فالتماس الخلاص من خلالهم هو ركض وراء سراب، فكلهم حريص على هذا النظام الديمقراطي العفن، فهم يتحكمون إليه ويناضلون بالحفاظ عليه. وختم البيان بالقول: آن الأوان أن تُفيقوا من غفلتكم، وتزيحوا الغشاوة عن أبصاركم، وتدركوا يقيناً أنَّه لا خلاص لكم إلا بالرجوع إلى ربكم، وأنَّه: "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها"، وذلك بالتمسك بدين الله وشريعته، فلا عزَّ لكم ولا كرامة إلا بدينكم. فإلى عز الدنيا والآخرة ندعوكم أيها المسلمون، إلى العمل لاستئناف الحياة الإسلامية، وتحكيم شرع ربكم في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة.

باكستان غارقة بالفيضانات وقيادتها السياسية والعسكرية
مشغولة بصراعها الرخيص على السلطة

تعاني مناطق شاسعة من باكستان من الفيضانات بسبب الأمطار الموسمية الغزيرة، ووفقاً للإدارة الوطنية للكوارث، فإنه منذ ١٢ من حزيران/يونيو، لقي ٩٠٣ أشخاص مصرعهم، وأصيب أكثر من ١٢٩٠ شخصاً، ودُمر ما يقرب من ٢٠٠ ألف منزل كلياً، إضافة إلى نزوح أكثر من ٢٠ مليون شخص. وفي هذا الصدد أكد بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية باكستان: أن حدوث الفيضانات يوجب على الدولة أن تحشد قواتها ليلا ونهارا، دون ادخار أي جهد لتقديم الإغاثة. ومع ذلك، فإن موقف الحكام كما لو أن هذه النكبة لم تحل ببشر حقيقيين، بل هي فرصة لإدلاء تصريحات عابرة، أما المخاوف الحقيقية للقيادة السياسية والعسكرية فهي صراعها الرخيص على السلطة. وأضاف البيان: إن القيادة الباكستانية الحالية تدوس على حقوق الناس أثناء الفيضانات، وهي تتخلى عن الناس فتتركهم كالأيتام، لأن السياسة في ظل الديمقراطية لا تتعلق بخدمة الآخرين، بل هي خدمة النُخبة على حساب ثروة البلاد. وأشار البيان: أن حكام باكستان، منشغلون في استمالة صندوق النقد الدولي أو استدعاء الجيش الباكستاني ليصبح حارسا لكأس العالم لكرة القدم، كما لو كان هدفه الوحيد هو كسب الدولارات! وختم البيان بالقول: إنها الخلافة على منهاج النبوة وحدها التي ستكون ولي أمرنا أثناء الفيضانات أو أي مشكلة نواجهها. والخليفة لا يطبق الإسلام بالكامل فحسب، بل يعتبر أيضاً أن رفاهية الناس هي مسؤوليته، خشية الوقوف أمام الله سبحانه وتعالى، لذلك يجب على الضباط المخلصين في الجيش الباكستاني إجراء التغيير، بإعطاء النصرة لحزب التحرير من أجل إقامة الخلافة فوراً، والتي ستحشد بكل قوة واهتمام، لإغاثة ضحايا الفيضانات.